

الشخصنة من منظور لبناني

تقديم حيّان سليم حيدر (*)

بيروت، في 7 تشرين الأول 2025

- لا تكمن أهمية الأمر في توثيق وسرد الواقع والأحداث وفي إعطاء الأمثل العالمية وحسب، وجلّها معلوم من المتابع، بل المهم ربطها ببعضها واستخلاص العبر التي قد تشير إلى حلول أفضل.

- في تشخيص لـ"الاقتصاد غير المتساوي" يقول إقتصادي عالمي أنّ "المساعدات" ليس هي سوى إنفاق الأموال من جيوب فقراء الدول الغنية إلى جيوب أغنياء الدول الفقيرة.

- جاء في مفهوم الشخصنة أنّها نقل ملكية المؤسسات والخدمات التابعة للدولة إلى القطاع الخاص، ونقل الممتلكات الحكومية وما تقدمه من خدمات للناس إلى القطاع الخاص بشكل كلي أو جزئي، ليؤكد البعض: أنّ إعتماد البلد على القطاع الخاص في كلّ شيء يسهل سيطرة قوى خارجية على قرار البلد.

- ونعطي بعض الأمثل عن الخلفية التاريخية والسياسية للشخصنة.

في بريطانيا: كانت صناعة الفولاذ British Steel ملكاً للدولة في الستينيات نظراً لأهمية الموضوع الإستراتيجية، وقد تمت خصخصة القطاع في عصر مارغريت ثاتشر، وأقرّاً الآن أنّ هناك مشكلة في القطاع ذاته ومن المقترح إعادة تملك الدولة لهذه الصناعة. إذن هي دائرة تتكرّر مع مقتضيات النرحلة. ونعدد بعض القطاعات الرئيسية المُشخصنة في بريطانيا:

- Britoil (1982)
- Sealink Ferries (1984)
- British Petroleum (gradually between 1979 and 1987)
- British Aerospace (1985 to 1987)
- British Gas (1986)
- Rolls Royce (1987)
- Rover group

وهذا يعني من التجربة البريطانية: أنّ الدولة تتملك قطاعاً معيناً (أو خدمة معينة) نظراً لأهميةته القومية (مصلحة قومية) ومن ثم تحسّن أداءه وإدارته بحيث ترتفع قيمته المالية وعندما تبيعه إلى القطاع الخاص بأرباح الدولة، بعد أن تكون قد وضعت ضوابط رقابية عليه. وتكون الدولة قد أعدّت العدة، من مؤسسات رقابية ومحاسبة وغيرها ومعها قطاع أهلي ناشط وواعي يراقب ويحاسب ويطالب... وعندما تطمئن الدولة إلى بيع القطاع أو الخدمة.

- فرنسا عرفت لمدة طويلة تملّك الدولة للأساسيات حتى بدايات العام 1980 وكانت تقريباً، جميع الصناعات الكبيرة وأيضاً البنوك الرئيسية والخدمات العامة ملكاً الدولة. وقد تمت خصخصة القطاعات الأمر الذي انعكس تصغيراً لحجم الدولة.

في فرنسا اليوم 75% من خدمات المياه و50% من خدمات الصحية يتم تقديمها من قبل القطاع الخاص.

أما السلبيات فتتمثل بالإحتكار لصناعات معينة على صعيد الوطن.

- أمثل من نظام الدولة الشيوعية الصين: شركات Huawei / Xaomi / Ali Baba ، ونحن نعمل بنظام 3G والعالم يناقش إعتماد تطبيق 5G والشركة باتت في إنهاء نظام 10G.

عرفت الصين تغييرًا جذريًّا فيما يتعلق بالشركات المملوكة من الدولة منذ العام 1970. وقد إنطلقت من إقتصاد مركزي إلى إقتصاد سوق إشتراكي. إرتكز هذا التحول على تحويل الملكية والرقابة إلى شركات خاصة تزامنًا مع تخفيف مساعدات الدولة والسماح للشركات الخاصة بمنافسة الشركات الحكومية. ومع نهوض وتكبر القطاع الخاص بقيت الدولة متحكمة بقدر كبير بالقطاعات الحيوية.

وقد حصل ذلك من طريق تحول تدريجي، وليس فوري، مع مشاركات من الصينيين والأجانب والدولة بحيث بات هذا الإقتصاد يُعرف برأسمالية الدولة State Capitalism. لقد نتج عن ذلك وبخطى متدرجة: نمو إقتصادي Economic Growth، وازدياد المنافسة Increased Competition، زيادة في الدخل Income Growth، وإبداع Innovation . وتزامن هذا كلّه مع صدور قانون حديث للمشاريع الخاصة New Private Enterprise Law، مع إستمرار دور الدولة Continued Debate on Privatisation State Role ، مع موافقة دائمة للحوار حول الخصخصة

- في العموم، هناك تخدام واضح فيما بين:

التجارة العالمية (منذ ما كان يعرف بـ Uruguay Round الذي تحول بعد عقود إلى منظمة التجارة العالمية) / العولمة / العولمة Transfer of Technology ومعها نشوء نظام الملكية الفكرية / الخصخصة / الشركات العملاقة العابرة للقارات ومعها البنك وصندوق النقد الدوليين ووسائلها الأساسية، الدولار، المتحكم بما بات يشكل خطراً وجودياً للخارجين عن الطاعة، عنيت بذلك العقوبات.

- وكي لا يفوتنا الأمر، سألت تطبيق الذكاء الإصطناعي AI ما يأتي:

السؤال: الخصخصة في لبنان

الجواب (باللغة العامية): "الخصوصة في لبنان، خصوصي هذه الأيام، عم تشكل تحدي كبير، في ناس تعتبرها خطوة لتنشيط الإقتصاد وتحسين الخدمات، بينما آخرين قلقانين من تأثيرها على الفقراء والطبقة المتوسطة. شو رأيك في الموضوع؟"

السؤال: الخصخصة في العالم

الجواب: "الخصوصة في العالم، هي موضوع مثير للجدل. في دول كثيرة، تم تطبيق الخصخصة في قطاعات مختلفة زي الإتصالات، الكهرباء، والنقل. النتائج كانت مختلفة حسب كل بلد وسياساتها. في اللي نجحت وفادت الإقتصاد، زي بريطانيا في خصخصة الإتصالات، وفي اللي واجهت مشاكل وتحديات، زي الأرجنتين في خصخصة المياه."

على أي حال، علينا أن نسلم أن هناك سلع وخدمات هي بمثابة ضرورات إستراتيجية مثل الكهرباء والمياه والوقود والنقل ومعالجة النفايات والمجاري وبالتالي لا يجوز التعامل معها على أنها مواد فارهة أو ثانوية، ومعها التعليم ومواده والصحة ومستلزماتها (أمثال عن فارق الكلفة بين الجامعة اللبنانية والجامعات

الخاصة، وأيضاً بين المستشفيات الحكومية والخاصة) والسكن وهذا لا يعني تأمينها، قطعاً، بل يستوجب المراقبة والمحاسبة الدائمة من قبل الدولة والمجتمع (المستفيدين).

الموضوع، كما سواه، يبقى عرضة للتجاذب بين صناعة الرأي والتضليل، وهو سيفي يتراجح بين رأي المتفائل حتى الإنكار... وقناعة المتشائم حتى اليأس.

أما في لبنان: ونبدأ:

في تعهد إنتهاج سياسة إلغاء المؤسسات الإنتاجية في لبنان

أردت في هذه السردية أن أضع، وباختصار تام، بتصريف أهل الرأي ممن يُجيد، ويقدر، ويريد أن يفبد البلد في آن، بعضاً من المعلومات التي اختبرتها شخصياً، من خلال عدد من المهام العامة السابقة، خلال ربع القرن الأخير للقرن الماضي، علىها تردد مسيرة إصلاح ما بات خراباً تراكمياً في عالم التخطيط الوطني الاقتصادي والاجتماعي والإنساني وبالتالي الإنساني. وأنكر:

في ما يأتي نماذج من أعمال تدمير الاقتصاد المنتج لتحويله إلى اقتصاد ريعي ممسوك زمام أمره ومتَّحَكِّم به لغايات لم تعد خفية.

{} أزمة إنتراب / لجنة الرقابة على المصارف / السرية المصرفية / أزمة الستينيات {}

أ- المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي ش.م.ل.

- تأسّس في العام 1973 بإقتراح من دولة الرئيس الدكتور سليم الحص الذي أصبح رئيساً لمجلس الإدارة مديرًا عامًا له حتى تاريخ تكليفه برئاسة الحكومة في خريف العام 1976. تأسّس برأس مال 60 مليون ل.ل. حزّر منه نصفه في البداية بمساهمة 51% من الدولة اللبنانية و49% من مصارف لبنانية.

- منح قروضاً متوسّطة وطويلة الأجل بناءً على دراسات جدوى يقوم بها جهاز الموظفين المتخصصين فيه، لقاء تأمّينات عقارية أو كفالات وذلك في قطاعي الصناعة والسياحة.

- خلال فترة خدمتي في المصرف منح المصرف ما يقارب 450 مؤسسة ما مجموعه التقريري 200 مليون \$، مقيّماً على أساس سعر الصرف في أوّفاته. لقد كانت هذه القروض في تلك المرحلة عاملاً هاماً من عوامل التأسيس والتطور والإستمرار لمجموعة كبيرة من المؤسسات الصناعية خاصة.

- خلال عمله، لم يسجل أي إخلال في تسديد القروض، وأرى أن هذا الأمر مهم جدًا للملاحظة إذ، برأيي، كان أهل المناطق النائية وصغار المقترضين أحقر الناس على الوفاء بالتزاماتهم والحفاظ على حسن السيرة المصرفية، بعكس ما كانت تزعمه المصارف الخاصة التي غالباً ما كانت تذهب تسليفاتها إلى مشاريع في مناطق بيروت وجبل لبنان.

- تم إلغاؤه في العام 1999.

وقد مثلت هذه التجربة مثلاً متقدّماً على ما بات يعرف بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص المعروف باسم **Public Private Partnership PPP**.

بـ- المصرف الوطني للإنماء الزراعي ش.م.ل.

تأسس، على الورق، بمرسوم إشتراعي في العام 1977 وبقي قيد التأسيس مع تعين مجلس إدارة تأسيسي وتعثر تحريكه لـ"معطيات" طائفية حتى العام 1986 عندما تمت محاولة جديدة لوضعه موضع التنفيذ والعمل من دون نجاح فتـم إلغاؤه.

جـ- بنك الإسكان

تجدر الإشارة باختصار إلى أن بنك الإسكان تأسـس أيضاً في العام 1977 ضمن رؤية تخطيطية شاملة لكنـه صمد لتأريـخه نـظـراً لـضرورـة وـطنـية وـاضـحة لا تحتاج إلى مبرـرات.

دـ- هـيـة إـنشـاء وـإـدارـة المـجمـعـات الصـنـاعـية

خلال مشاركتـي كـعضو في أول مجلس للـإنـماء والإـعـمار (1977-1983) عملـ المجلس على إـنشـاء إـدارـة عـامة تـعـنى بشـأن الصـنـاعـة الوـطـنـية لـجهـة:

- تـأـمـين مـنـطـقـة صـنـاعـية في كـلـ منـحـافـظـات لـبـانـاـنـ الـخـ، عـلـى أـنـ:
- تـقـوـم الدـوـلـة بـبـنـاء الـبـنـى التـحـتـيـة الأـسـاسـيـة لـكـلـ مـنـطـقـة، مـن فـرـز الـأـرـاضـي إـلـى إـنشـاء الـطـرـقـات وـتـأـمـين خـدـمـات الـكـهـرـبـاء وـالـمـيـاه وـالـصـرـف الصـحـي وـالـإـتـصـالـات إـلـخ...
- تـقـوـم الدـوـلـة بـبـنـاء نـمـادـج مـن مـبـانـى الـمـصـانـع في كـلـ مـنـطـقـة حـسـبـ الـحـاجـة وـالـطـلـب عـلـى أـنـ يـتـم تـأـجـيرـها إـلـى أـصـحـاب الصـنـاعـات الصـغـيرـة وـالـمـتوـسـطـة الـحـجمـ،
- تـضـعـ الدـوـلـة باـقـيـ العـقـارـات بـتـصـرـفـ القـطـاعـ الـخـاصـ لـلـبـنـاء وـالـإـسـتـثـمـار وـالـتـشـغـيل بـصـيـغـ مـخـتـلـفةـ، تـمـلـكـ، إـيـجارـ، إـسـتـثـمـارـ إـلـخ...
- تـُـشـيـءـ مـنـطـقـة صـنـاعـية جـمـرـكـيـة حـرـّةـ في كـلـ مـجـمـعـ لـغـاـيـاتـ إـسـتـيرـادـ الـمـوـادـ الـأـوـلـيـةـ وـإـعادـةـ تـصـدـيرـها مـصـنـعـةـ إـلـىـ الـخـارـجـ، إـلـخ... وـماـ يـتـبعـ مـنـ تـسـهـيلـاتـ وـمـنـهـاـ تـحـفيـزـاتـ ضـرـبـيـةـ وـإـعـافـاتـ جـمـرـكـيـةـ.
- تـتـولـيـ الدـوـلـة لـاحـقاًـ مـهـامـ شـبـكـةـ الـمـنـاطـقـ بـعـضـهاـ بـالـبـعـضـ الـآـخـرـ بـشـبـكـةـ طـرـقـاتـ دـولـيـةـ تـخـدمـ مـتـطلـبـاتـ إـسـتـيرـادـ الـمـوـادـ الـأـوـلـيـةـ وـتـصـدـيرـ الـمـوـادـ الـمـصـنـعـةـ بـسـهـولـةـ وـبـالـتـالـيـ تـعـزـيزـ الـقـيـمـ الـمـضـافـةـ محلـيـاًـ.
- هـذـاـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ إـجـرـاءـاتـ إـدـارـيـةـ كـإـصـدارـ قـوـانـينـ تـسـهـلـ الـوصـولـ إـلـىـ أـهـدـافـ هـذـاـ الـمـشـرـوـعـ الـوطـنـيـ الشـامـ وـالـعـامـ.
- وـبـمـاـ أـنـ فـتـرـةـ التـشـرـيعـ بـمـوجـبـ الـمـرـاسـيمـ الـإـشـتـرـاعـيـةـ كـانـتـ قـدـ إـنـقـضـتـ، صـدـرـ قـانـونـ مـنـ مـجـلـسـ النـوابـ قـضـاـ فيـ الـعـامـ 1979ـ، بـتـأـسـيسـ هـذـهـ الـمـؤـسـسـةـ الـعـامـةـ تـحـتـ مـسـمـيـ "ـهـيـةـ إـنشـاءـ وـإـدارـةـ الـمـجمـعـاتـ الصـنـاعـيةـ".ـ هـذـاـ أـيـضاـ لـمـ يـتـمـ تـحـريكـ أيـ سـاـكـنـ فـيـماـ خـصـ هـذـاـ الـعـملـ الـإـنـتـاجـيـ مـنـ الـدـرـجـةـ الـوـطـنـيـةـ الـأـوـلـيـ لـأـسـبـابـ بـاتـتـ رـبـماـ "ـلـيـبـرـيـالـيـةـ"ـ، فـتـمـ إـهـمـالـ الـمـوـضـوعـ كـلـيـاًـ وـلـمـ يـفـعـلـ الـقـانـونـ حـتـىـ تـمـ إـلـغـاؤـهـ.

هـ - المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار وهي مؤسسة حكومية تضمن الإستثمارات من مخاطر الحروب وقد تم إغاؤها ...

وـ - المؤسسة الوطنية للإسكان أنشئت بموجب مرسوم إشراعي في حكومة الرئيس أمين الجميل الأولى وتم إغاؤها مع سائر المراسيم الإشراعية وكان من مهامها تقديم أراضٍ مع بناها التحتية إلى الشركات الخاصة والأفراد لغايات الإسكان.

زـ - مع الإشارة إلى أن هناك مؤسسات عديدة، مختلفة الوظيفة ومتفاوتة الإنتاج، قد تم إهمالها مع الزمن. (المشروع الأخضر / المؤسسة الوطنية للإستخدام) وقد تكون هناك مؤسسات وإدارات مشابهة فاتت ذكرها.

ملاحظة شاملة هامة تختصر بالسؤال: وبعد الملاحظة أن الإنماء والإقتصاد المنتج وما إلى ذلك لا يحتاج إلى "خطة مارشال" عالمية، فجميع هذه المشاريع كانت قد صدرت بناءً لرؤية وطنية شبه شاملة وتفاهمات مسؤولين تمتّعوا بمنسوب عالي جدًا من المسؤولية نسأل: ما هي أسباب إلغاء كل هذه المؤسسات الإنتاجية أو إهمالها بعد حين أو في مدها؟ والجواب يتكرر:

1. عدم اهتمام القطاع الخاص والمصرفي منه خاصة، بتأمين الأموال إبتداءً من المساهمة في رأس المال، هذا معطوفًا على أن الربح الأعلى على الإستثمار كان دائمًا متوفّراً في تمويل سندات خزينة الدولة، أحد أسباب الدين الإنهايري الحالي، ومن ثم الإستثمار في العقار،

2. اعتبار القطاع المصرفي أن بنوك الإنماء تنافس أعمال المصارف التجارية، وهذا مجافي للحقيقة لأن هذه المصارف لا يحق لها، بالقانون، الإقراض لأجال طويلة،

3. دراسات و"نصائح" المؤسسات المالية الدولية "المعنية"، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة، "مدعّمة"، دائمًا، بآراء كبار "علماء" الاقتصاد اللبنانيين، بترك شأن تمويل القطاع الخاص الإنتاجي للقطاع الخاص من دون أي تدخل للدولة فيه، علمًا أن هذه المؤسسات الدولية بالذات، وعلى عكس هذه النظرية، تموّل مؤسسات إنمائية في دول كثيرة من الدول النامية في العالم.

4. في الخلاصة: الخصخصة ليست شرًا مطلقاً ولا هي الحل السحري، فيقدر ما أنت صاحي وواعي وتراقب وتحاسب، بقدر ما تستفيد من فوائد الخصخصة، وبال مقابل بقدر ما أنت مهمّل وفاسد وغافل و... فأنت متضرر منها.

5. ولا أظن في هذه الخلاصة أن اللبنانيين المتابعين والعارفين بهذه الحقيقة سيتوهون فيما بين الخيارين..

6. نحن نعيش اليوم في عالم محكوم قسرًا، نعم بالقوة، من شركات ومجموعات عملاقة. (بعض الأمثل: كان هناك أكثر من 83 شركة عالمية تتحكم بالإعلام في العالم، وأصبح الأمر اليوم بيد 6 شركات عملاقة فقط. والأمر يتكرر مع شركات التكنولوجيا، ولكن خاصة مع الشركات القابضة الأميركيّة العملاقة بحيث 5 شركات منها فقط تعمل بقيمة 23 تريليون \$ ما يوازي نصف الإقتصاد الأميركي).

7. أنا شخصيًّا كنت أفضّل أن يكون لي دولة قوية بإدارتها، واضحة بخياراتها، صريحة بإرادتها، وهي تخطّط وتشجّع وتحمي وتراقب وتحاسب أجهزتها المختلفة ومن ثم قطاع خاص، جله محلي ووطني، يقدم الخدمات الأساسية للناس. لكن قطعاً لست مع اللادولة التي ما زالت لدى منذ

الاستقلال، وفيها مجموعات تداخلت معها المصالح والمذاهب والزعامات، الخصخصة والمناصفة، بحيث لا يمكنك فصل العام عن الخاص، الجيد عن الفاشل، المفيد عن المضر.

8. أعرض هذه الواقع فقط كي يتتبّع اللبناني إلى خياراته قبل أن ينحرف نحوها، مأخوّداً بشعارات باتت عالمية وقد أصبحت من لوازم الحياة.

بعض العناوين ذات صلة، محلية ومن العالم، ومن دون أي ترتيب معين:

(بعد الشرح الوافي أعلاه، فيما يلي بعض الإضاءات وردت بين هلالين {...} والتي قد تردد النقاش افي الموضوع)

{} كلفة صناعة السلاح في الولايات الأميركيّة المتّحدة من قبل القطاع الخاص هي أضعاف مضاعفة من كلفتها في دول روسيا والصين وإيران وكوريا الشماليّة. ونسأل: هل يمكن خصخصة الأمن والدفاع؟ وهو يحصل في بعض الدول؟ {}

- الجدل قائم حالياً حول إعطاء ترخيص لشركة ستارلينك Starlink تحت عنوان "أفضل وأوفر الخدمات" واعتراض شركات الإنترنيت على ذلك نظراً لفوقيّة القائمة في هذا القطاع تسعيراً وإدارة، والترخيص لـ"ستارلينك" يتم بذرية صعوبة تطبيق القانون (الأخبار في 30-8-2025) وهو تنازل عن حقوق حصرية للدولة، والوزير يتغاضر الهيئة الناظمة للقطاع. ولا نغفل دور ستارلينك في الحرب الأخيرة على كلّ من روسيا وإيران. ولكن المفارقة المضلّلة الكبرى تبقى في (إقرأ (1) أدناه) والتي حكمت تسمية المداخلة "الشخصنة من منظور لبناني" وليس مثلاً "الشخصنة في لبنان".

- MEA : وهي شركة مملوكة من الدولة ومصرف لبنان مع ملاحظة إنّها تحكر السفر من وإلى لبنان الأمر الذي يرفع كلفة السفر وبالتالي يحرم لبنان من نمو السياحة. فهي أصبحت وسيلة للتحكّم بالأسعار. فأين حرية التجارة بمعنى تسهيل وحرية عبور الناس والأموال والسلع وبراءات الإخراج؟ ومع الطيران هناك شركة إنترا للإستثمار وكازينو لبنان؟ ما مصلحة الدولة في إمتلاكه؟ وكازينو لبنان غارق الآن في تبرير عدم مشاركة الأرباح المليونية التي يجنيها من طريق التطبيق BetArabia (شركة خاصة) عبر الآثير، أي على الهواء. وهل علينا أن نذكّر المتّابع بشركة TMA التي كانت الشركة العالمية الوحيدة، وهي لبنانية، التي كانت تملك إمتيازات في كل أنحاء العالم لنقل الشحن، وقد بيعت بثمن دولار واحد؟

- كما ونقرأ في جريدة الأخبار في 23/6/2025: "الحكومة تخصص "ع العماني"، سكاناً لمرفأي بيروت وطرابلس، الدولة تدفع وCMA تربح. هذا تماماً النموذج الذي نحدّر منه وهو نمط متّبع يتکاثر ويُعمّم في أجواء "فلتان" القانون والنظم والأعراف السليمة.

- هناك تخبّط، مستدام ويتم تجديده على الدوام، في إدارات الدولة من تحديث وتنويم ورقمنة ومكاننة، وهناك إخفاقات في كلّ مجال وجهة وميدان لا يتم تقييمها أو المحاسبة على أساسها، ولكن علينا الإنتباه إلى أنّ في كلّ وزارة هناك مستشارون وشركات إستشارية وتنظيمية وما إلى ذلك وهي جميعها وكلّهم قطاعاً خاصاً يحاول تنظيم القطاع العام. لذلك علينا التتبّع إلى ذلك وتسمية الأشياء بأسمائها. أما البديل أو البدائل المقترنة، فشركات خاصة تابعة للشركات العملاقة القابضة على الأعمال والإنتاج والإدارة في العالم.

- ولا ننسى مثل توتال وكانت شركات روسية في مجموعتها في البداية ثم إنسحب مع الحرب في أوكرانيا. الحفر وتقارير عن وجود الغاز أو غيابه كلّها مُتحكّم بها سياسياً من الخارج، والمهمّ منذ 2013 أنّ هناك هيئة لأمور الغاز والنفط وفيها 5 أعضاء مجلس إدارة يتداورون على رئاستها سنويّاً (يتداورون؟)

ويقبضون 130,000 \$ شهرياً منذ 2013 ولم ينعم اللبناني بعد بلitter واحد من النفط أو بنفحة تائهة من الغاز !

- {{ الشرعية التي القرار ليس ببدها ليست شرعية أو الشرعية.}}
 - {{ الشركات في الدولة تتخضع عاجلاً أم آجلاً إلى الشركات العملاقة.}}
 - {{ الخصخصة والفساد = ارتباط وترتبط مصالح. الفساد قرار سياسي.}}
 - {{ الخصخصة هي من أدوات إعادة توزيع الثروة.}}
- ونذكر بحفلة إقرار قانون مكافحة الفساد حين دعا المجلس النيابي اللبناني المنظمة العربية لمكافحة الفساد (تأسست في العام 2005 ومقرّها بيروت) لعرض مقترنه للقانون المنوي مناقشته وإقراره. حضر زميّاناً أمين عام المنظمة وعرض رؤية المنظمة للموضوع وهي تشمل الفساد في القطاعين العام والخاص. وبعد مداولات "مسؤولية" كان أن شطب نواب الأمة جمّعاء (حسب المادة 27 من الدستور اللبناني) شطبوا كلّ ما يتعلق بالقطاع الخاص في الموضوع وأصدروا القانون بما يخصّ الواقع العام حصراً. وبهذا يكون المشرّعون قد شرّعوا للقطاع الخاص للفساد في العمل بإعفائهم، جهاراً، من تبعاته. وبالتزامن مع هذا القانون، صدر قانون "الحصول على المعلومات" الذي ما زال، منذ العقد الماضي، من دون فعل بانتظار صدور مراسيم التطبيقية.
- {{ الفساد هو أداة للتحكّم بالثروات والإتجاهات الإقتصادية ومنها الخصخصة.}}
 - {{ تنصيب (تعيين) مستشارين في الوزارات والإدارات والمؤسسات يأمرون وينهون وهم غير مسؤولين قانونياً، وهم من اختيار منظمات خارجية من نوع UNDP، هو نوع من خصخصة عندما يكون هناك موظفون مكلفين أساساً بالمهام الموكلة إلى المستشارين.}}
 - {{ قصص النجاح والفشل باتت محكومة بسردية وسائل الإعلام التي هي بدورها محكومة بشركات عالمية ضخمة لا يتجاوز عددها أصابع اليد.}}
 - لبنان في أزمة عميقة. مطلوب إصلاحات هيكلية: إعادة هيكلة الدين العام / خطة واضحة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي / إصلاحات مالية (النظام الضريبي) / الحكومة ومكافحة الفساد / تحسين بيئة الأعمال والإستثمار - وفي هذه المناسبة نسأل أين أصبحت مقوله الـ One-stop shop ؟ أين IDAL من ذلك؟
 - المطلوب إرادة سياسية وطنية إصلاحية حقيقة وهذا يفرض تسليم الأمور إلى أشخاص صالحين ومصلحين مستقلين عن مكامن الفساد ووسائله وأساليبه و... شركاته.
 - {{ أمولة الإقتصاد. ما هذه الفورة؟ Bob / Western Union / OMT / Whish / هذا بالإضافة إلى بطاقة السحب المالي على أشكالها وأنواعها ووظائفها، ونتساءل ما هو الهدف من كلّ هذا أن يقولوا لنا كيف نحول ونسحب ونصرف المال، وليس من يقول لنا من أين نصنع هذا المال كله؟}}
 - {{ رواتب خيالية لأعضاء الهيئات الناظمة، هي 105 أضعاف ما يتلقّاه العاملون في القطاع العام.}}

- هناك قوى (ليست ببريئة) عملت منذ، أفله "فورة الاعمار"، على تحويل إقتصاد لبنان من إقتصاد إنتاجي، بركيزتي الصناعة والزراعة، إلى إقتصاد ريعي محوره الأموال. ومعها ساد مفهوم عام خاطيء للشراكة، ففي مجالس مثل مجلس إدارة الصندوق الوطني للصيام الإجتماعي والمجلس الإقتصادي والإجتماعي والهيئات الإقتصادية وما شابه من مؤسسات أو مجموعات ذات صلة وجميعها يترأسها أرباب العمل. وقد سألنا مراراً أين العمال كعنصر أساسي في الإنتاج وبالتالي في الإقتصاد، العام والخاص منه، من الهيئات الإقتصادية؟

- في أواخر السبعينيات كان مردود الدولة من تشغيل الكهرباء 9% ومن تشغيل الهاتف الأرضي القديم 27%. فكان هناك تعمّد، "خاص" وعام، ممنهج لإحداث خسارة في قطاعات الدولة المنتجة تحضيراً لبيعها إلى القطاع الخاص. (راجع "من منظور لبناني" هذا النهج في (1) أدناه).

- {{ اختيار بواخر الكهرباء كأفضل حلّ لأسوأ حال. }}

- {{ ماذا عن المجلس الأعلى للشخصية؟ أين هو؟ وهل سمعتم عن تقاريره الدورية أو عن أعماله؟ }}

- {{ سكّ الحديد، باصات نقل العام وتكسيرها من قبل أصحاب الفانات (ونسأل: ما هو الخاص والعام في هذا القطاع؟) }}

- لم يعد الصراع القائم عالمياً، وأصرّ على كلمة عالمياً، حول ما إذا كان القطاع الخاص يقدم خدمات أفضل من الدولة التي برّهنت عن "فشل"، فالعرّاك أصبح بين من يجني الأرباح، لا بل أكبر الأرباح، من تقديم جميع أنواع الخدمات. ولهذا نشأت وكبرت وعبرت (القارب) وتضخّمت الشركات العملاقة وهي تلتّهم كلّ وجميع أنواع إنتاج وتقديم وتوزيع السلع والخدمات...

- لقد تأسّس حزب جديد في بريطانيا، يساري-إجتماعي الميول، تحت قيادة الرئيس السابق لحزب العمال، جيريمي كوربين والسيدة زارا سلطانة. وأهم عناصر برنامجهم: تأميم نقل السكك الحديدية والبريد والصحة والخدمات العامة والمياه، وسيعملون بشكل أساسى لصالح العامة وتوزيع عادل للثروة وتحمّيل الآثرياء حصّتهم المطلوبة من الضرائب.. واللافت أنه قد إنّسب زهاء 400 ألف إنكليزي إلى الحزب في الأسبوع الأول من إعلانه.. وهذا يجري الآن !

- الدولة الأميركيّة إشتّرت حصة، مؤخّراً، في شركة إنتيل Intel المصنعة العملاقة للشرائح الإلكترونية chips والتي خسرت مبلغ 18,8 مليار دولار العام الفائت بالإضافة إلى 3,8 مليار في نصف العام هذا وقد فرضت الدولة تنزيل المداخيل (الأرباح) بنسبة 15%.

- {{ الهيئات الناظمة: لا تنتج شيئاً مفيداً / يزيد عددها على 7 هيئات (تقريبي) ويبلغ عدد أعضاء هذه الهيئات حوالي 50 خبيراً يتقاضون حوالي 6 مليون \$ سنوياً. }}

- {{ كسر الإحتكار... والمراقبة والمحاسبة }}

- {{ شركة Monsanto دورها في "تنظيم" المناطق الزراعية و"تنميّط المنتوجات الزراعية بما يتلاءم وحصر الإنتاج والتوزيع والأرباح بيد الشركات العالمية العملاقة. }}

- {{ الشركات العملاقة: النفط والغاز ، الدواء ، الغذاء ، السلاح ، الممنوعات ، الإعلام ، التكنولوجيا. }}

ويحرص شديد على التفريق بين الإنطباعية السريعة وبين التحليل العميق، نقول أنه لا بد من إستثمارات القطاع الخاص والخارجي منه نظراً لحجم الأموال المطلوبة، وأيضاً لمعرفة الأمور: أفكار وأدوات وآليات وتكنولوجيا... ولكن... دائمًا ما يبقى النجاح رهن حسن الإدارة، من قبل مصلحين، وبالإبعاد عن الفساد، ثقافة وأساليب وأدوات وبرنامج عالمي للتحكم بالدول الأضعف وبشعوبها.

في الخلاصة،

"حقائق، لا ريب، موثوقة لكنها، يا ناس، لا تُسعد!" (**)

-
- (1) - الحصة الإستثمارية للسيد إلون ماسك Elon Musk في رأس المال الشركة اللبنانية التي أنشئت خصيصاً لتوزيع وبيع وتركيب خدمات ستارلينك في لبنان هي ٣/٢ دولار أميركي فقط.
 - الحصة الإستثمارية للشركة العالمية ستارلينك لخدمات الإنترنيت - بريطانيا في رأس المال الشركة اللبنانية لتوزيع وبيع خدمات ستارلينك في لبنان هي، أيضاً، ٣/٢ دولار أميركي فقط.
 - الحصة الإستثمارية للشركة الأم ستارلينك هولدينغ إنترناشونال لخدمات الإنترنيت في الشركة اللبنانية المحلية التي أنشئت محلياً لتوزيع وبيع خدمات ستارلينك في لبنان هي ٦٩/٢ دولار أمريكي فقط.
 - رأس المال الشركة اللبنانية المحلية التي حصلت على ترخيص بيع وتوزيع خدمات ستارلينك في لبنان بموجب المرسوم رقم ٤٩٥ تاريخ ٢٠٢٥/٧/١٠ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم ٥ تاريخ ٢٠٢٥/٩/١١ من المحضر ٢٩، وهي شركة "ستارلينك لبنان ش.م.ل."، هو ٠٠٣/٠٠٠ دولار أمريكي.
 - أقل سعر في السوق لشراء الجهاز العادي الفردي "موديم + ورووتر + وأنتان" ستارلينك للمشتراك الواحد والمنزل الواحد وهو ما يعرف تقنياً بـ Standard Starlink Kit هو تقريباً ١٠٤/٤ دولار أميركي.
 - كامل رأس المال شركة "ستارلينك لبنان ش.م.ل. الحائز على ترخيص بيع وتوزيع خدمات ستارلينك في لبنان بموجب المرسوم رقم ٤٩٥/٢٠٢٥ ، التي تنتجه شركة سبيس إكس الأمريكية لصاحبها إلون ماسك Elon Musk ، لا يسمح بشراء kit واحد لخدمة ستارلينك لتجهيز مقر الشركة في لبنان.
 - والسيد ستارلينك، مالك شركة سبيس إكس الأمريكية، صاحبة خدمات ستارلينك في كل العالم، لم يتتوفر معه إلا مبلغ ٣/٢ دولارات أميركية لتوظيفها في رأس المال الشركة اللبنانية "ستارلينك لبنان ش.م.ل." البالغ ٠٠٣/٠٠٠ دولار أمريكي فقط.
 - ونسأل: هل أنّ تم تزويـد رئيس الجمهوريـة، ورئيسـ الـحكومةـ، وزـملـاءـ الـوزـراءـ، وـرئيسـ مجلسـ شـورـىـ الدـولـةـ وـالـغـرـفـةـ التي نـظـرتـ فـيـ مـشـروـعـ المـرسـومـ، وـهـيـةـ التـشـريعـ وـالـإـسـتـشـارـاتـ فـيـ وزـارـةـ الـعـدـلـ، وـالـجـنـةـ الـنـيـابـيـةـ لـلـإـعـلـامـ وـالـإـتـصـالـاتـ، وـوسـائـلـ الـإـعـلـامـ، بـهـذـهـ الـمـعـلـومـاتـ "الـبـسيـطـةـ"؟
 - الآمالـ الـلـبـانـيـةـ، كـلـهاـ مـعـقـودـةـ لـجـهـةـ تـوظـيفـ الـأـمـوـالـ فـيـ الـبـنـيـةـ التـحتـيـةـ لـخـدـمـاتـ ستـارـلـينـكـ فـيـ لـبـانـ وـتـحـسـينـ نـوعـيـةـ الـخـدـمـةـ وـرـفـعـ السـرـعـةـ وـتـغـطـيـةـ الـمـنـاطـقـ الـنـاـئـيـةـ وـسـرـعـةـ خـدـمـاتـ الإنـتـرـنـيـتـ، مـعـقـودـةـ عـلـىـ شـرـكـةـ "سـتـارـلـينـكـ لـبـانـ شـ.مـ.لـ."ـ الـتـيـ لاـ يـتـعـدـ رـأـسـمـالـهـاـ ٠٠٣ـ/ـ٠٠٠ـ دـولـارـ اـمـيرـكـيـ.

(*) سائقاً: نائب مدير عام المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي
عضو مجلس إدارة في كل من:

مجلس الإنماء والإعمار / المجلس الأعلى للتنظيم المدني / الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي /
بنك الإسكان / اللجنة الوطنية لسكان .

(**) سليم حيدر - قصيدة "سراب" - 1944

- ورقة قدمها عضو المنتدى الاقتصادي الاجتماعي حيان سليم حيدر في لقاء افتراضي لجتماع المنتدى على منصة زوم مساء الثلاثاء في 7 تشرين الأول 2025م.

يمكن مشاهدة كامل الحلقة على منصة يوتوب في موقع المنتدى الاقتصادي الاجتماعي.
